

مجلس الأمن

17 September 2015

القرار ٢٢٣٩ (٢٠١٥)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٧٥٢٥ المعقودة في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته السابقة، ولا سيما قراراته ١٥٠٩ (٢٠٠٣) و ٢٠٦٦ (٢٠١٢) و ٢١١٦ (٢٠١٣) و ٢١٧٧ (٢٠١٤) و ٢١٩٠ (٢٠١٤) و ٢٢١٥ (٢٠١٥) و ٢٢٣٧ (٢٠١٥) بشأن الحالة في ليبريا، وكذلك إلى قراريه ٢١٦٢ (٢٠١٤) و ٢٢٢٦ (٢٠١٥) بشأن الحالة في كوت ديفوار،

وإذ يؤكد التزامه القوي بسيادة ليبريا واستقلالها وسلامة ووحدة أراضيها، ويستذكر مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل والتعاون الإقليمي،

وإذ يؤكد أن حكومة ليبريا تتحمل المسؤولية الرئيسية عن ضمان السلام والاستقرار وحماية السكان المدنيين في ليبريا، وعن إصلاح قطاع الأمن، ولا سيما الشرطة الوطنية الليبرية ومكتب الهجرة والتجنس،

وإذ يشدد على أن دوام الاستقرار في ليبريا سيتطلب من حكومة ليبريا أن تحافظ على وجود مؤسسات حكومية جيدة الأداء وخاضعة للمساءلة، وخاصة في قطاعي الأمن والعدالة، من أجل بناء الثقة لدى جميع الليبريين، وإذ يحث حكومة ليبريا على إظهار تقدم ملموس في إصلاح قطاعي الأمن والعدالة وإعادة هيكلتهما وأدائهما لوظائفهما بشكل فعال من أجل توفير الحماية لجميع الليبريين،

وإذ يرحب بالتقدم العام المحرز صوب استعادة السلم والأمن والاستقرار في ليبريا، وإذ يشيد بالالتزام المستمر لشعب وحكومة ليبريا بالسلام وبتطوير العمليات والمؤسسات





الديمقراطية والشروع ببذل جهود هامة في مجال الإصلاح، وإذ ينوه بالتدابير الفعالة التي اتخذتها حكومة ليبريا، بما في ذلك بدعم من المجتمع الدولي، للتصدي لوباء الإيبولا في ليبريا، وبصمود شعب وحكومة ليبريا ومؤسساتها الأمنية في هذا الصدد، وإذ يهيب بجميع أصحاب المصلحة الليبريين تكثيف جهودهم من أجل تحقيق قدر أكبر من التماسك الاجتماعي،

وإذ يتطلع إلى قيام عملية شاملة لمراجعة الدستور تتسع لجميع الأطراف وإلى تنفيذ خريطة الطريق للمصالحة الوطنية، وإذ يحث على بذل الجهود من أجل تعزيز اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان التي بإمكانها أن تقوم بدور رئيسي كمؤسسة لحقوق الإنسان متاحة للجمهور وكآلية لرصد ومتابعة تنفيذ توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة، وإذ يشدد على أن المسؤولية عن تحضير انتخابات رئاسية حرة ونزيهة وشفافة في عام ٢٠١٧ وعن توفير الأمن اللازم لها وإجرائها تقع على عاتق السلطات الليبرية،

وإذ يلاحظ مع القلق احتمال نشوب نزاع على الموارد الطبيعية لليبريا ومنازعات حول ملكية الأراضي، وإذ يلاحظ أيضا أن المسائل ذات الصلة بالفساد لا تزال تُنذر بتقويض الاستقرار وفعالية المؤسسات الحكومية،

وإذ يشيد بالتعاون بين حكومة ليبريا وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا والجهود الكبيرة التي تبذلانها في التخطيط والتحضير لنقل المسؤوليات الأمنية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ إلى السلطات الليبرية، وإذ يعرب عن قلقه لأن الحكومة لم تقدم تمويلاً مستداماً ويمكن التنبؤ به لتحمل تكاليف نشر ودعم أفرادها الأمنيين ومواردها الأمنية في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك تشغيل وصيانة آليات الشرطة الوطنية الليبرية ومكتب الهجرة والتجنس خارج منروفيا، وإذ يرحب بشروع القوات المسلحة الليبرية في وسم الأسلحة،

وإذ يثني على حكومة ليبريا لما تبذله من جهود مستمرة لتعزيز التعاون الأمني في المنطقة دون الإقليمية، ولا سيما مع حكومات غينيا وسيراليون وكوت ديفوار، وإذ يسلّم بأن عدم الاستقرار في غرب كوت ديفوار لا يزال يطرح تحديات أمنية عابرة للحدود بالنسبة لليبريا وكوت ديفوار،

وإذ يعرب عن تقديره لما تقدمه حكومة وشعب ليبريا من مساعدة مستمرة للاجئين الإيفواريين في شرقي ليبريا وفي سبيل عودتهم طواعية إلى كوت ديفوار،

وإذ يشيد باستمرار مساهمة موظفي الأمم المتحدة، والبلدان المساهمة بقوات عسكرية وبأفراد شرطة في بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وبالتزامهم وتصميمهم على المساعدة في توطيد السلام والاستقرار في ليبريا،

وإذ يعرب عن تقديره للمجتمع الدولي، بما في ذلك الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، واتحاد نهر مانو، لما يقدمه من دعم في سبيل توطيد السلام والأمن والاستقرار في ليبريا، وإذ يرحب بوجه خاص بمساهمات الشركاء الثنائيين والمنظمات المتعددة الأطراف، وكذلك لجنة بناء السلام، من أجل دعم جهود ليبريا فيما يتعلق بإصلاح قطاع الأمن، وإرساء سيادة القانون وتحقيق المصالحة الوطنية، وكذلك في مرحلة التعافي من تفشي الإيبولا، وإذ يشجع بقوة المساهمات المستمرة للمجتمع الدولي في هذا الصدد، وإذ يدرك أن أولويات بناء السلام الرئيسية يجب أن تراعى تماما في جهود التعافي من تفشي الإيبولا، بما في ذلك تنشيط التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وإذ يشدد على الحاجة إلى تحقيق الاتساق والتكامل بين حفظ السلام، وبناء السلام، والتنمية لكفالة التصدي بفعالية لحالات ما بعد انتهاء النزاع،

وإذ يدرك التحديات الكبيرة التي ما زالت قائمة في جميع القطاعات، بما في ذلك استمرار المشاكل المتصلة بجرائم العنف، ولا سيما ارتفاع معدلات العنف الجنسي والعنف الجنساني، وخاصة العنف الموجه ضد الأطفال، وإذ يشير إلى قراراته ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) و ١٩٦٠ (٢٠١٠) و ٢١٠٦ (٢٠١٣) المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وإذ يرحب بما تبذله حكومة ليبريا من جهود جديدة في سبيل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ولا سيما حقوق الإنسان الواجبة للنساء والأطفال، وإذ يؤكد أن العقبات الكأداء التي تحول دون تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بصورة تامة لا يذللها سوى الالتزام الراسخ بتمكين المرأة وضمان مشاركتها وكفالة حقوق الإنسان الواجبة لها، وتضافر جهود القيادة واستمرار تدفق المعلومات والدأب في العمل وتوفير الدعم من أجل مشاركة المرأة في عملية صنع القرار بجميع مستوياتها،

وإذ يحيط علما بتقرير الأمين العام، المؤرخ ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٥ (S/2015/620) وبالتوصيات الواردة فيه بشأن التعديلات التي يتعين إدخالها على ولاية وتشكيل بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، تمشيا مع عملية نقل المسؤوليات الأمنية،

وإذ يقرر أن الحالة في ليبريا ما زالت تشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين في المنطقة،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

الحوكمة، وسيادة القانون، وإصلاح قطاع الأمن، والمصالحة الوطنية

١ - يؤكد أن حكومة ليبريا تتحمل المسؤولية، أولا وآخرا، عن أمن وحماية سكانها، ويحث الحكومة على ترتيب أولويات تطوير وكالات الأمن على نحو فعال وسريع، ولا سيما الشرطة الوطنية الليبرية التي تعتبر الوكالة الرئيسية لإنفاذ القانون المكلفة بمسؤوليات أعمال الشرطة المدنية، بوسائل منها توفير الموارد المالية الكافية وأشكال الدعم الأخرى في الوقت المناسب، وتوفير التدريب الكافي، وتطوير الإدارة العليا؛

٢ - يشجع حكومة ليبريا على تحديد أولويات جهودها الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية والانتعاش الاقتصادي، ومكافحة الفساد، وتعزيز الكفاءة والحكم الرشيد، ولا سيما من خلال الاستمرار في تعزيز الشفافية والمساءلة، بوسائل تشمل إدارة الموارد الطبيعية الليبرية على نحو فعال، ويؤكد أهمية السعي إلى تطبيق استراتيجية للمصالحة الوطنية والتماسك الاجتماعي، من خلال تدابير ملموسة لتعزيز التعافي الوطني والعدالة والمصالحة على جميع المستويات وإشراك جميع أصحاب المصلحة في ليبريا، وينوه بالجهود التي تبذلها حكومة ليبريا لدعم تعزيز مشاركة المرأة في منع نشوب النزاعات، وحل النزاعات، وبناء السلام، بما في ذلك مشاركتها في مراكز صنع القرار في مؤسسات الحكم في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع وفي مجموعة واسعة من جهود الإصلاح؛

٣ - يؤكد الحاجة إلى مواصلة السلطات الليبرية إحراز تقدم في مجال الإصلاحات الدستورية والمؤسسية، ولا سيما إصلاح قطاع سيادة القانون وقطاع الأمن، وعمليات المصالحة الوطنية، لا سيما في ضوء الأثر المترتب على تفشي الإيبولا في المجتمعات المحلية، والحاجة إلى تعزيز الانتعاش على المدى الأطول في ليبريا، ويطلب في هذا السياق إلى الممثل الخاص للأمين العام أن يظل يساعد في هذه الجهود من خلال توفير المساعي الحميدة والدعم السياسي؛

٤ - يحث حكومة ليبريا على تكثيف جهودها الرامية إلى إحراز تقدم في نقل مسؤوليات الأمن من عاتق بعثة الأمم المتحدة في ليبريا إلى السلطات الوطنية، ولا سيما في ما يتعلق بتحديد الأولويات وتوفير الموارد لسد الثغرات الحرجة بغية تسهيل نقل المسؤوليات بنجاح، وتحسين طاقة وقدرة الشرطة الوطنية الليبرية ومكتب الهجرة والتجنس، إضافة إلى قطاع العدالة، بما في ذلك المحاكم والسجون، بما يتيح تعزيز حقوق الإنسان والمصالحة، والرقابة الفعالة، والروح المهنية، والشفافية والمساءلة في جميع المؤسسات الأمنية، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية، وبسط سلطة الدولة وتوفير الخدمات في جميع أنحاء البلد لصالح جميع الليبريين؛

٥ - يؤكد تطلعه إلى أن تأخذ حكومة ليبريا على عاتقها تماماً كامل مسؤولياتها الأمنية من البعثة في موعد أقصاه ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، ويشجع الدول الأعضاء والمنظمات المتعددة الأطراف على مواصلة تقديم المساعدة المالية والتقنية وغير ذلك من أشكال المساعدة إلى حكومة ليبريا في هذا الصدد، لأغراض منها توفير الدعم الطويل الأمد اللازم لإضفاء طابع المهنية على المؤسسات والهياكل الأساسية الأمنية في ليبريا والمحافظة عليها؛

٦ - يهيب بحكومة ليبريا إلى تسريع وتيرة جهودها لتعزيز قدرة قطاعها الأمني بالتنسيق مع العملية المستمرة لإعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وبخاصة القيادة، والتنسيق، والرصد والموارد، وآليات الرقابة، والتعجيل بسن مشروع قانون الشرطة ومشروع قانون مكتب الهجرة والتجنس، ومواصلة إصلاح سياسات الترقية واليد العاملة وذلك بهدف تحقيق اللامركزية في المؤسسات الأمنية الوطنية، وبخاصة الشرطة الوطنية الليبرية، وتوفير الأمن لجميع الناس في جميع أنحاء ليبريا، ويحث حكومة ليبريا على تسريع وتيرة جهودها لتنفيذ تدابير تتعلق بالإدارة السليمة للأسلحة والذخائر، بما في ذلك سن القوانين المحلية اللازمة، ورصد وإدارة المناطق الحدودية لليبريا بفعالية وتسجيل وتعقب الأسلحة وما يتصل بها من الأعتدة التي تستخدمها وتستوردها قواتها الأمنية؛

٧ - يؤكد أهمية استمرار حكومة ليبريا في تطوير مؤسسات الأمن الوطني وسيادة القانون التي تؤدي وظائفها بشكل مستقل وكامل، وتحقيقاً لهذه الغاية يشجع على إحراز تقدم سريع ومنسق في تنفيذ خطط تطوير الأمن والعدل، وخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان، ويحث حكومة ليبريا على إدارة المساعدة بفعالية وشفافية وكفاءة، بما فيها المساعدة المقدمة من الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف من أجل دعم إصلاح قطاعي العدالة والأمن؛

٨ - يعرب عن قلقه المستمر لأن النساء والفتيات في ليبريا ما زلن يواجهن معدلات مرتفعة من العنف الجنسي والعنف الجنساني، ويكرر تأكيد دعوته حكومة ليبريا إلى أن تواصل مكافحة العنف الجنسي، ولا سيما ضد الأطفال، والعنف الجنساني، وأن تعمل على مكافحة إفلات مرتكبي هذه الجرائم من العقاب، وأن توفر سبل الانتصاف والدعم والحماية للضحايا، بما في ذلك عن طريق الحملات الإعلامية، ومن خلال الاستمرار في تعزيز قدرات الشرطة الوطنية في هذا المجال، والتوعية بالتشريعات الوطنية القائمة بشأن العنف الجنسي، ويشجع حكومة ليبريا على تعزيز التزامها في هذا الصدد، بسبل منها تمويل

إجراءات تنفيذ خطة عملها الوطنية بشأن العنف الجنسي والجنساني، والنهوض بإمكانية لجوء النساء والفتيات إلى القضاء؛

ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبريا

٩ - يقرر تمديد ولاية البعثة حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦؛

١٠ - يقرر أن تكون ولاية البعثة على النحو التالي:

(أ) حماية المدنيين

'١' حماية السكان المدنيين من خطر العنف البدني، في حدود قدراتها ومناطق انتشارها، دون المساس بالمسؤولية الرئيسية للسلطات الليبرية؛

(ب) إصلاح مؤسسات العدالة والأمن

'١' مساعدة حكومة ليبريا، بالتنسيق الوثيق مع الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف، حسب الاقتضاء، في تنفيذ استراتيجيتها الوطنية لإصلاح قطاع الأمن؛

'٢' إسداء المشورة لحكومة ليبريا بشأن إصلاح قطاع الأمن وتنظيم الشرطة الوطنية الليبرية ومكتب الهجرة والتجنس، وبشأن قطاع العدالة والإصلاحيات، مع التركيز بوجه خاص على بلورة القيادة والإدارة الداخلية وآليات المساءلة؛

'٣' مساعدة حكومة ليبريا على تنسيق هذه الجهود مع جميع الشركاء، بما في ذلك الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف؛

(ج) تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

'١' العمل على تعزيز أنشطة حقوق الإنسان في ليبريا وحمايتها ورصدها، مع إيلاء اهتمام خاص للانتهاكات والاعتداءات المرتكبة ضد الأطفال والنساء؛

'٢' دعم تعزيز الجهود التي تبذلها حكومة ليبريا لمكافحة العنف الجنسي والعنف الجنساني، بما في ذلك الجهود الرامية إلى مكافحة إفلات مرتكبي هذه الجرائم من العقاب؛

(د) حماية موظفي الأمم المتحدة

'١' حماية موظفي الأمم المتحدة ومنشآتها ومعداتها، وكفالة أمن موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وحرية تنقلهم؛

١١ - يقرر أن تولي البعثة، وفقا للفقرات ٤ و ٥ و ٦ و ١٠ (ب) أعلاه، اهتماما متجددا لدعم حكومة ليبريا لتحقيق الانتقال الناجح للمسؤولية الأمنية كاملة إلى السلطات الليبرية من خلال تعزيز قدرة الأجهزة الأمنية المختصة على إدارة الموظفين الحاليين وتحسين برامج التدريب للإسراع باستعدادها لتحمل مسؤوليات الأمن في جميع أنحاء ليبريا، ويطلب إلى البعثة الاستمرار في التواصل مع شعب ليبريا وحكومتها، بوسائل منها إذاعة البعثة، من أجل التوعية وزيادة الفهم بشأن الولاية والأنشطة التي تضطلع بها تمشيا مع عملية نقل المسؤوليات الأمنية؛

١٢ - يطلب إلى البعثة أن تكفل امتثال أي دعم يقدم لقوات أمنية غير تابعة للأمم المتحدة امتثالا صارما لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة للأمم المتحدة (S/2013/110)؛

١٣ - يطلب إلى الأمين العام أن يكفل أن يكون لدى البعثة ما يلزمها من المستشارين المتخصصين المؤهلين الذين يتمتعون بالمهارات المهنية والخبرة المناسبة لهذه المرحلة الانتقالية من أجل تعزيز التوجيه بهدف زيادة قدرة الحكومة، وخاصة الشرطة الوطنية الليبرية ومكتب الهجرة والتجنس، على التعجيل بتنفيذ برامج مستدامة في مجالات سيادة القانون، والعدالة والحوكمة وإصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك إنشاء آليات لمحاسبة مرتكبي أعمال العنف الجنسي والجنساني؛

١٤ - يشجع البعثة، في حدود قدراتها ومناطق انتشارها، ودون المساس بولايتها، على مواصلة تقديم المساعدة إلى حكومة ليبريا، واللجنة المنشأة عملا بالفقرة ٢١ من القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) وفريق الخبراء وتنفيذ المهام المنوطة بها، في هذا الصدد، على النحو المنصوص عليه في القرارات السابقة، بما فيها القرار ٢٢٣٧ (٢٠١٥)؛

هيكل القوة

١٥ - يقرر تخفيض القوام العسكري المأذون به للبعثة من ٣ ٥٩٠ إلى ١ ٢٤٠ فردا عسكريا، يشمل كتيبة مشاة واحدة وما يتصل بذلك من عناصر التمكين، بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، وتخفيض قوام الشرطة المأذون به للبعثة من ١ ٥١٥ إلى ٦٠٦ من أفراد الشرطة، يشمل ثلاث وحدات شرطة مشكلة، بالإضافة إلى مستشاري الهجرة والشرطة، بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦؛

١٦ - يطلب إلى البعثة أن تعمل ابتداء من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ على دعم أجهزة الأمن الليبرية في حماية المدنيين في حال تدهور الوضع الأمني على نحو يهدد بحدوث انتكاسة استراتيجية في عملية السلام والاستقرار في البلد، مع الأخذ بعين الاعتبار تقلّص قدرات البعثة ومواقع انتشارها؛

١٧ - يطلب إلى الأمين العام أن يواصل ترشيد أنشطة البعثة بعناصرها المدني والشرطي والعسكري وتضييق نطاق الولاية حسبما تقرر في هذا القرار، ويطلب كذلك إلى الأمين العام تعجيل الجهود المبذولة من أجل تجميع وجود البعثة بعناصرها المدني والشرطي والعسكري تمشيا مع عملية نقل المسؤوليات الأمنية؛

١٨ - يؤكد اعتزامه، في ضوء الاستعراض الذي سيجريه مجلس الأمن بحلول ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ لقدرة ليبريا بوجه عام على كفالة الأمن والاستقرار بعد اختتام عملية نقل المسؤوليات الأمنية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ وفي ضوء الأوضاع الأمنية في الميدان، على النظر في إمكانية انسحاب البعثة والانتقال إلى صيغة جديدة لوجود الأمم المتحدة مستقبلا يتسنى من خلالها مواصلة تقديم المساعدة إلى حكومة ليبريا في توطيد السلام، وفي هذا الصدد يطلب إلى الأمين العام إيفاد بعثة تقييم إلى ليبريا من أجل تقديم توصيات إلى مجلس الأمن بحلول ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦؛

التعاون الإقليمي وفيما بين البعثات

١٩ - يسلّم بأهمية استئناف جميع الأنشطة المشتركة بين حكومتي ليبريا وكوت ديفوار وتكثيفها، في الوقت الذي يجري فيه تقليص بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ويدعو هاتين الحكومتين إلى مواصلة تعزيز التعاون فيما بينهما، وخاصة فيما يتعلق بالمنطقة الحدودية، بما في ذلك من خلال زيادة الرصد، وتبادل المعلومات، وتنسيق الإجراءات، وفي تنفيذ استراتيجية الحدود المشتركة، للقيام، في جملة أمور، بدعم نزع السلاح وإعادة العناصر المسلحة على كلا جانبي الحدود وعودة اللاجئين الطوعية في أمان وكرامة، وكذلك معالجة الأسباب الجذرية للنزاع والتوتر، وفي هذا الصدد، يدعو جميع كيانات الأمم المتحدة في كوت ديفوار وليبريا، بما في ذلك جميع العناصر ذات الصلة من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، في حدود ولاية كل منهما، وقدراتهما ومناطق انتشارهما، بالإضافة إلى فريقي الأمم المتحدة القطريين، حيثما كان ذلك مناسبا وملائما، إلى دعم السلطات الإيفوارية والليبرية؛

٢٠ - يؤكد أهمية ترتيبات التعاون بين البعثتين في الوقت الذي يجري فيه تقليص بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ويعيد تأكيد إطار التعاون بين البعثتين المنصوص عليه في قراره ١٦٠٩ (٢٠٠٥)، ويشير إلى قراره ٢٠٦٢ (٢٠١٢) الذي أقرّ فيه توصية الأمين العام بنقل ثلاث طائرات هليكوبتر مسلحة من البعثة إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لكي تُستخدم في كل من كوت ديفوار وليبريا على امتداد الحدود بينهما وعبرها، ويشير أيضا إلى قراره ٢١٦٢ (٢٠١٤) الذي قرر فيه أن تُستخدم جميع طائرات الهليكوبتر العسكرية المتعددة الأغراض التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا في كل من كوت ديفوار وليبريا من أجل تيسير الاستجابة السريعة والقدرة على التنقل بما لا يؤثر على مجال مسؤولية أي من البعثتين؛

٢١ - يرحب بالتفعيل الكامل لقوة الرد السريع المنشأة بموجب القرار ٢١٦٢ (٢٠١٤) من أجل تنفيذ ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار على النحو المحدد في الفقرة ١٩ من قراره ٢٢٢٦ (٢٠١٥) ودعم بعثة الأمم المتحدة في ليبريا على النحو المحدد في الفقرة ٣٣ من قراره ٢٢٢٦ (٢٠١٥)، مع التسليم بأن هذه الوحدة ستظل في المقام الأول من أصول عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار؛

٢٢ - يشير إلى الإذن الممنوح للأمين العام، عملا بقراريه ٢١٦٢ (٢٠١٤) و ٢٢٢٦ (٢٠١٥)، بنشر هذه الوحدة في ليبريا، رهنا بموافقة البلدان المعنية المساهمة بقوات وحكومة ليبريا، في حال حدوث تدهور خطير في الحالة الأمنية على الأرض من أجل تعزيز البعثة مؤقتا لتحقيق غرض وحيد يتمثل في تنفيذ ولايتها، ويشير كذلك إلى الطلبات التي وجهها إلى الأمين العام بأن يبلغ مجلس الأمن فورا بأي نشر لهذه الوحدة في ليبريا والحصول على تفويض من مجلس الأمن لأي نشر من هذا القبيل لفترة تتجاوز ٩٠ يوما؛

تقارير الأمين العام

٢٣ - يطلب إلى الأمين العام أن يقوم بإطلاعه بانتظام على الحالة في ليبريا وعلى تنفيذ ولاية البعثة، وأن يقدم إليه تقريرا عن منتصف المدة في موعد أقصاه ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٦ وتقريرا نهائيا في موعد أقصاه ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٦ عن الحالة في الميدان وعن تنفيذ هذا القرار؛

٢٤ - يقرر أن يبقي هذه المسألة قيد نظره.